واقع القطاع الخاص ومتطلبات تنميته لتنويع الاقتصاد الريعي بالجزائر
دراسة تحليلية خلال الفترة 2000-2015

أ.د مكيد علي أ.خليفة أحلام
جامعة المدية

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع دور القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري والتطرق إلى أهم المتطلبات الواجب توافرها لتنمية هذا القطاع للخروج من الاقتصاد الريعي وتحقيق التنوع الاقتصادي، على اعتبار أن القطاع الخاص هو أحد الروافد الأساسية في عملية التنمية والمحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي، في الكثير من الدول المتطورة. من خلال تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ذات العلاقة بالقطاع الخاص، تبين أن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات قد سجلت ارتفاعا نسبيا في السنوات الأخيرة، وهذا راجع إلى توجه هذا القطاع إلى مجالات كانت حكرا على الدولة فقط، كما كان له دور في انخفاض معدل البطالة من خلال مساهمته في رفع مستويات التشغيل، في حين أنه لا زال بعيدا عن لعب الدور المنوط به في التجارة الخارجية. في الأخير أوصت الدراسة بضرورة الأخذ بجملة من الإجراءات لتوفير شروط تنمية حقيقية لهذا القطاع، وذلك لرفع مساهمته في تنمية الاقتصاد الوطني والارتقاء به إلى مستوى الدول التي حققت تنميتها عن طريق الاستثمار الخاص.

الكلمات المفتاحية: القطاع الخاص– الاستثمار الخاص– التنمية الاقتصادية– التنوع الاقتصادي.

Abstract:

This study aims to identify the reality of the role of the private sector in the Algerian economy and the most important requirements for developing this sector out of the rural economy and achieving economic diversification, considering that the private sector is one of the main sources of development and the main engine of economic activity in most Developed countries. the analysis of some economic and social indicators related to the private sector shows that its contribution to the GDP out of hydrocarbons sector has increased relatively in recent years, this is due to the tendency of this sector to domains that were exclusive to the public sector, and also its decrease the Unemployment ratio through its contribution to raising operating standards, while it is still far from playing its role in foreign trade. finally, the study recommended the introduction of a number of procedures to provide real development conditions for this sector in order to increase its contribution to the development of the national economy.

Keywords: Private Sector - Private Investment - Economic Development - Economic Diversification.

المقدمة:

تماشيا مع القواعد العامة لحركية الاقتصاد العالمي في الوقت الحاضر، يلعب القطاع الخاص دورا رئيسيا في عملية التنمية الاقتصادية في معظم بلدان العالم سواء المتقدمة أو النامية، من خلال مساهمته في تنشيط الحياة الاقتصادية وذلك انسجاما مع متطلبات قواعد السوق وضرورات الاندماج الايجابي في البيئة الاقتصادية العالمية. بالنظر إلى تجارب الدول المتطورة فإن القطاع الخاص هو الأكثر تأهيلا لإستغلال الموارد المتاحة للمجتمع برشادة وعقلانية وهو الأكثر قدرة على تحقيق نمو اقتصادي مستدام وذلك من خلال خلق القيمة المضافة، وترقية الصادرات ومساهمته في الاستقرار الاجتماعي من خلال توفير مناصب الشغل وتنمية الموارد البشرية.

واقع القطاع الخاص ومتطلبات تنميته لتنويع الاقتصاد الريعي بالجزائر

ولقد حظي القطاع الخاص في الجزائر بأهمية خاصة من طرف السلطات العمومية بداية من أواخر الثمانينات، أين بدأ التفكير الجدي في توفير الشروط الضرورية لتمكين القطاع الخاص من المشاركة في التنمية الاقتصادية، ومن أجل إرساء قواعد جديدة لترقية وتشجيع الاستثمار الخاص التي تتماشى والتوجه الجديد للاقتصاد الوطني، قامت الحكومة بإصدار العديد من القوانين والتشريعات، وبعث العديد من المؤسسات والهيئات المكلفة بمتابعة وتدعيم المتعاملين الخواص، وهذا من أجل توفير كل الظروف الملائمة لتعزيز دوره في تنمية الاقتصاد الوطني، وتحقيق التنوع الاقتصادي الذي يعتبر لحد الآن الهدف الأول الذي تسعى إلى تحقيقه الدولة من أجل الخروج من تبعية الاقتصاد للمحروقات.

انطلاقا مما تقدم يتم طرح الإشكالية التالية: ما هو واقع مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري؟ وما هي متطلبات تنمية هذا القطاع بالجزائر؟

لمعالجة هذه الإشكالية سوف نتطرق إلى أسباب تفعيل القطاع الخاص في الجزائر، ثم نجري تحليل لواقع مساهمة هذا القطاع في التنمية الوطنية وأخيرا نتعرض إلى متطلبات تنمية القطاع الخاص في الجزائر.

أولا: أسباب تفعيل القطاع الخاص في الجزائر: لعل هناك جملة من الأسباب التي كانت وراء ضرورة إقامة القطاع الخاص وتفعيله في الجزائر يمكن إيجازها في ما يأتي[1]:

– حالة الركود الاقتصادي الذي أصاب القطاع العام في الجزائر، والذي أصبح يستلزم إعادة النظر في هيكلته وآلياته بهدف إنعاشه.

– طبيعة الاتفاقات والالتزامات، وكذا البرامج التي أبرمت مع الهيئات المالية والنقدية الدولية، والتي تفرض سياسة الخوصصة في جل برامجها التنموية الموجهة للبلدان النامية.

– القناعة بأن الخوصصة ظاهرة عالمية ليست حكرا على منطقة معينة أو بلد معين.

– فشل ديناميكية الاقتصاد الموجه في تطوير علاقاته الإنتاجية بما يتناسب وتطور قواه الاقتصادية.

– انهيار أسعار النفط خاصة في النصف الثاني من سنوات الثمانينيات، حيث هوت هذه الأسعار إلى أكثر من نصف قيمتها، وانهارت من خلالها إيرادات الجزائر الخارجية من صادرات المحروقات التي كان يعتمد عليها الاقتصاد الوطني.

– التحولات الحاصلة في البنية الهيكلية للاقتصاد العالمي والتي نتج عنها ريادة الاقتصاد الحر المبني على قواعد اقتصاد السوق على النطاق العالمي، ولا يمكن للاقتصاد الجزائري أن يندمج في هذه الديناميكية العالمية إلى من خلال تطوير وترقية القطاع الخاص الحاصل بطبيعته لقيم الاقتصاد الحر.

ثانيا: واقع مساهمة القطاع الخاص في التنمية الوطنية: الظروف الصعبة التي يمر بها الاقتصاد الوطني نتيجة انخفاض أسعار المحروقات التي تمثل ركيزة أساسية للاقتصاد الوطني، أدت إلى زيادة الاهتمام بالقطاع الخاص وترقية نشاطاته في مختلف المجالات الاقتصادية، لتحقيق التنوع الاقتصادي والخروج من التبعية الريعية.

1– مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي: يعتبر قطاع المحروقات من بين أهم القطاعات المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر ، لذا لا بد من توضيح نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، ومساهمته في الناتج خارج المحروقات، من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(01) يبين تطور مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي والناتج المحلي الاجمالي خارج المحروقات خلال الفترة 2001–2015

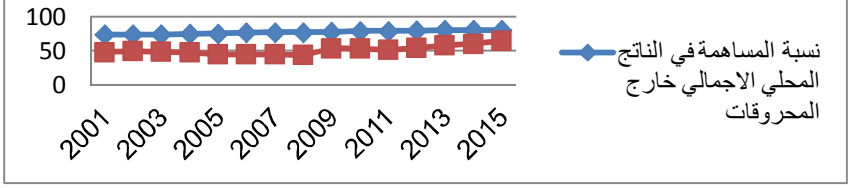

Source :Office National des Statistiques, Les comptes économiques de 2001 à 2015, N°750 P27

إحصائيات الشكل أعلاه تبين أن نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي لم تتجاوز نسبة 50% طول الفترة الممتدة من 2001إلى 2008، وهذه النسبة ترجع إلى محدودية القطاعات الاقتصادية التي يساهم فيها القطاع الخاص من جهة وإلى الانتعاش المسجل في أسعار المحروقات ، أي ارتفاع حصة قطاع المحروقات من الناتج المحلي الإجمالي. ابتداء من سنة 2009 عرفت مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي تطورا مقارنة بالسنوات السابقة، إذ بلغت أكبر نسبة مساهمة (64.3%) في سنة 2013، في حين نجد أن مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات لم تقل عن 73 %، حيث سجلت نسبة المساهمة تطورا ابتداء من سنة 2001إلى 2015 ، إذ انتقلت من 73.5% إلى 80.4%، وهذه المساهمة ترجع بالخصوص إلى القطاعات التي ينشط فيها كقطاع الخدمات والتجارة وقطاع البناء والأشغال العمومية.

2- مساهمة القطاع الخاص في التشغيل: لقد أصبح القطاع الخاص يلعب دورا رئيسيا في عملية التشغيل انطلاقا من الرؤية الاقتصادية التي تعمل على إيجاد قطاع خاص رائد وفعال وذو قدرة تنافسية عالية، حيث يعمل كمولد رئيسي للدخل الوطني ويعمل على توفير فرص العمل المجزية للمواطنين[2]. من أبرز الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها من وراء تطوير القطاع الخاص، وذلك من خلال الامتيازات والتحفيزات التي تضمنتها مختلف قوانين الاستثمار، هي رفع نسبة مساهمته في توفير مناصب الشغل. والشكل التالي يبين مساهمة القطاع الخاص في التشغيل[3].

الشكل رقم(02) يبين نسبة مساهمة القطاع الخاص في التشغيل خلال الفترة 2003–2015

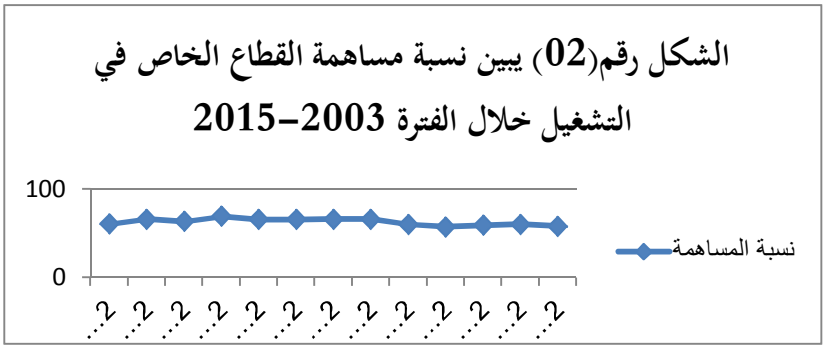

المصدر: إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات.

سجل عدد العمال في القطاع الخاص ارتفاع حيث ارتفعت نسبة مساهمته من 60.23% سنة 2003 إلى 69.03 %سنة 2006، وهذا الارتفاع في التوظيف كان له دور في تخفيض معدل البطالة من23.7 %إلى 12.3 % . هذا يعود إلى البرامج التنموية الوطنية وللبرامج الاستثمارية المخصصة لها التي بموجبها ساهم القطاع الخاص في توفير اليد العاملة وتخفيض نسبة البطالة، خاصة في قطاع البناء والأشغال العمومية، النقل والخدمات والتجارة. كما شغل أكثر من 6 ملايين عامل سنة 2015 أي ما نسبته 57.94 %.

رغم هذه النتائج المحققة إلا أن دور القطاع الخاص في التشغيل بالجزائر لم ترق إلى مستوى مساهمته في دول العالم، حيث يتيح القطاع الخاص بها أكثر من 90 % من فرص العمل[4].

3- مساهمة القطاع الخاص في التجارة الخارجية: تكتسي التجارة الخارجية أهمية بالغة في اقتصاديات الدول النامية خاصة باعتبارها المصدر الرئيسي للموارد المالية بالعملة الصعبة، والوسيلة الأساسية لتمويل البرامج التنموية بها وذلك بالنظر إلى ضعف وتفكك هيكل اقتصاديات هذه الدول وتبعيته المفرطة لاقتصاديات الدول المصنعة.

3-1- مساهمة القطاع الخاص في الواردات: إن الواردات هي ذلك المكمل الخارجي للإنتاج المحلي من السلع والخدمات من أجل تلبية حاجيات المجتمع. إن الزيادة المفرطة لحجم الواردات قد يعود إلى قلة حجم الإنتاج، لسعره أو لنوعيته[5].

الجدول رقم(01) يبين تطور حجم واردات القطاع الخاص للفترة 2000-2015.

الوحدة: مليون دولار

السنة	البيان	عمليات القطاع الخاص	المجموع
2000	القيمة	5922	9172
	النسبة	64.57	100
2001	القيمة	6724	9940
	النسبة	68	100
2002	القيمة	8069	12009
	النسبة	67	100
2005	القيمة	15298	20044
	النسبة	76.32	100
2006	القيمة	16221	21005
	النسبة	77.22	100
2007	القيمة	20390	27439
	النسبة	74.31	100
2010	القيمة	30463	40212
	النسبة	75.76	100
2011	القيمة	34835	46453
	النسبة	74.99	100
2012	القيمة	34971	46801
	النسبة	74.72	100
2013	القيمة	20029	28350
	النسبة	70.65	100
2014	القيمة	37947	58330
	النسبة	65.06	100
2015(السداسي الأول)	القيمة	18568	27070
	النسبة	68.59	100

المصدر: - Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information Statistique de la PME,2011-2016.

- مولاي لخضر عبد الرزاق، متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية- دراسة حالة الجزائر- أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة تلمسان، 2009-2010، ص274.

هذا التزايد يعكس الصورة السلبية الحقيقية للاقتصاد الوطني وحالة الجمود التي يعاني منها، وهو الأمر الذي لا يمكن إرجاعه إلى زيادة ضغط الاحتياجات الاجتماعية نتيجة الثقل الديموغرافي فقط، بل إلى أسباب هيكلية راجعة إلى ضعف الاقتصاد الوطني سواء في شقه العام أم الخاص. يتضح من الجدول أعلاه أن عمليات الاستيراد التي يقوم بها القطاع الخاص تفوق نسبة 60 % من مجمل الواردات طول فترة الدراسة. مع العلم أن الجزء الأكبر من قيمة واردات القطاع الخاص محصورة في قطاع التجارة وهي في معظمها تخص السلع والخدمات الاستهلاكية المباشرة.

يؤدي هيكل الاستيراد غير المتوازن المشار إليه أعلاه إلى إغراق السوق الداخلي بالسلع الأجنبية واسعة الاستهلاك وذلك نتيجة لعزوف المستثمرين الخواص على الاستثمار في القطاعات المنتجة، ومعاناة القطاع العام من اختلال هيكلي لايسمح له بالاستجابة لحاجات السوق الداخلي، ومن ثم بقاء فرص تنويع الاقتصاد الوطني بعيدا عن المحروقات وتلاشي امكانيات خلق فرص عمل كافية لمكافحة البطالة.

3-2- مساهمة القطاع الخاص في الصادرات خارج المحروقات: تشجيع الاستثمار `المنتج بصفة عامة والاستثمار الخاص بصفة خاصة يعد أحسن سياسة لتحقيق التنوع في الصادرات[6]. وهذا ما تهدف إليه الجزائر من خلال الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها في مختلف برامج التنمية، بهدف التحول إلى اقتصاد يعتمد على آلية السوق، والتخلص من التبعية للمحروقات وتجنب الأزمات التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني كلما انخفضت أسعار البترول[7]. تنمية الصادرات خارج المحروقات في الدول المصدرة للنفط كالجزائر التي تسعى إلى تنويع صادراتها وترقيتها تعتبر عنصرا أساسيا مدعما للنمو الاقتصادي، فالصادرات غير النفطية يمكن أن تكون مصدرا لها وبديلا لتمويل النمو الاقتصادي. وفي الوقت الحالي أصبحت عملية تنمية الصادرات وتنويعها في الجزائر عملية مصيرية، لأنها أصبحت من أهم الآليات الاقتصادية التي تتيح لها الفرصة لزيادة معدلات نمو وزيادة الطاقة الانتاجية وتوفير مناصب الشغل والقضاء على التبعية[8].

الشكل رقم(03) يبين نسبة الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2000–2015

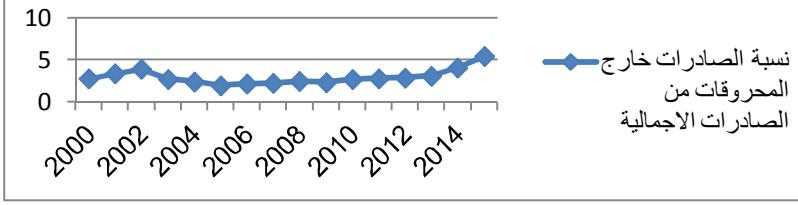

المصدر: إحصائيات المديرية العامة للجمارك الجزائرية.

إحصائيات الشكل أعلاه تؤكد أن الصادرات خارج المحروقات تمثل نسبة منخفضة جدا من إجمالي الصادرات، حيث نسبتها في أغلب سنوات الدراسة لم تتجاوز 3 %، أكبر نسبة سجلتها كانت في سنة 2015 أين بلغت نسبتها 5.45 % بقيمة 2.06 مليار دولار أمريكي وقد سجلت هذه الصادرات انخفاض في قيمتها قدر بـ 20.1% مقارنة مع سنة 2014[9]. وبالتالي لا توجد أي دلائل على التخلص– ولو في الوقت القريب– من التبعية النفطية بالنظر لهامشية هذا النوع من الصادرات، حيث لا تتعدى 5% حتى في ظل أزمة القطاع النفط[10]. وهذا يعني أن الصادرات خارج المحروقات ذات أداء ضعيف وغير تنافسية في الأسواق العالمية ولا يمكن أن تحوز على حصص فيها، وهذا راجع إلى مجموعة من المشاكل والعراقيل المتمثلة في ما يلي[11]:

– صعوبة التطبيق العملي للاجراءات التشريعية المتخذة بغية تشجيع وترقية الصادرات خارج المحروقات، زيادة على ذلك نوعية المنتوجات الجزائرية مقارنة بالمنتوجات الأجنبية، بالإضافة إلى غياب الشراكة في بعض الفروع الاقتصادية.

– عدم وجود المساعدة المناسبة والمتعلقة بالبحث عن الأسواق الخارجية، عدم امتلاك المصدرين الجزائريين للمعلومات الكافية عن هذه الأسواق.

– انعدام قنوات التوزيع وخدمات ما بعد البيع وغياب ثقافة التصدير لدى المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين.

– عدم التحكم في تقنيات والتكنولوجيات المستعملة، ضعف القدرة على الإبداع والابتكار فالجزائر تحتل المرتبة 119 من بين 138في مجال القدرة على الإبداع حسب تقرير التنافسية العالمي لسنة 2016[12].

– ضغف هياكل الدولة المكلف بمرافقة وتدعيم مؤسسات التصدير سواء في داخل الوطن أو في الأسواق العالمية نذكر منها المؤسسات المالية، اللوجستية، الجمركة والعبور، وسائل الدعم والاتصال لدى الأطراف الخارجية، الاشهار والترويج وغيرها.

ما يعني أن المؤسسات الوطنية لا تزال تعاني من عدم قدرتها على المنافسة العالمية، وأن المنتوجات المستوردة ذات طابع استهلاكي بالدرجة الأولى، ولمعرفة تنوع الصادرات من حيث هيكلها نقدم الجدول التالي الذي يبين تركيبة السلع المصدرة خارج المحروقات.

الجدول رقم(02) تطور تركيبة السلع المصدرة خارج المحروقات خلال الفترة 2000-2015.

الوحدة: مليون دولار

المنتوجات / السنة	المواد الغذائية	المنتوجات الخام	منتوجات نصف مصنعة	سلع التجهيز الفلاحي	سلع التجهيز الصناعي	السلع الاستهلاكية غير الغذائية	المجموع
2000	32	44	465	11	47	13	612
2001	28	37	504	22	45	12	648
2002	35	51	551	20	50	27	734
2003	48	50	509	1	30	35	673
2004	59	90	571	-	47	14	781
2005	67	134	651	-	36	19	907
2006	73	195	828	1	44	43	1184
2007	88	169	993	1	46	35	1332
2008	119	334	1384	1	67	32	1937
2009	113	170	692	-	42	49	1066
2010	315	94	1056	1	30	30	1526
2011	355	161	1496	-	35	15	2062
2012	315	168	1527	1	32	19	2062
2013	402	109	1458	-	28	17	2014
2014	323	109	2121	2	16	11	2582
2015	235	106	1597	1	19	11	1969

المصدر: إحصائيات المديرية العامة للجمارك الجزائرية.

من خلال الجدول أعلاه الذي يبين أهم المنتوجات المصدرة خارج المحروقات ، نجد المنتجات نصف مصنعة تتصدر المرتبة الأولى، حيث ارتفعت قيمتها من 465 مليون دولار سنة 2000 إلى 1597 مليون دولار سنة 2015، تسيطر عليها المشتقات النفطية مثل الأمونياك، الهليوم، الزنك، سبائك الذهبية والألمنيوم الزيلين والميثانول والمنتوجات المسطحة المدرفلة من الحديد والصلب، ثم تليها مجموعة السلع الغذائية حيث سجلت هي الثانية ارتفاع إذ ارتفعت قيمة صادراتها من 35 مليون

دولار سنة 2002إلى 119 مليون دولار سنة 2008، وما بين الفترة 2009-2015 كانت قيمتها تسجل ارتفاع وانخفاض، و كانت أكبر قيمة سجلتها هي 402 مليون دولار سنة 2013. ومن أهم منتجاتها المياه المعدنية والغازية والتمر والبذور والعجائن، تتبع بمجموعة المنتوجات الخام التي ارتفعت قيمتها من 37 مليون دولار سنة 2001 إلى 334 مليون دولار سنة 2008، لكن هذه القيمة لم تسجل في السنوات من بعد إذ بلغت قيمتها106 مليون دولار سنة 2015، وتتمثل هذه المنتوجات في الفوسفات والكالسيوم والنفايات الحديدية، بينما سلع التجهيز الصناعي فقد سجلت قيمتها انخفاض من 47 مليون دولار سنة 2000إلى 30 مليون دولار سنة 2003، ثم عادت هذه القيمة للارتفاع إذ سجلت أكبر قيمة قدرت بـ 67 مليون دولار سنة 2008، ثم عادت للانخفاض إذ بلغت نسبتها 0.05 %في سنة 2015 بقيمة قدرت بـ 19 مليون دولار، وتتمثل منتوجاتها في التجهيزات المستعملة في البناء والصحة والأشغال العمومية، ثم تليها الصادرات من السلع الاستهلاكية غير غذائية أكبر قيمة سجلتها كانت في سنة 2009 إذ بلغت 49 مليون دولار، ثم سجلت انخفاضا متواصل حيث بلغت نسبتها 0.03% في سنة 2015 بقيمة بلغت 11 مليون دولار.وأغلب منتوجاتها تتمثل في مواد التنظيف والتجميل، وأخيرا الصادرات السلع التجهيز الفلاحي التي تكاد تنعدم في السنوات الأخيرة إذ بلغت بـ 1 مليون دولار، ومن أهم منتوجاتها الأجهزة الميكانيكية وقنوات الصرف والأنابيب.

إن العمل على ترقية الصادرات خارج المحروقات، من خلال توفير المناخ الاستثماري الملائم، يؤدي إلى تشجيع المستثمرين الخواص على استثمار أموالهم في الجزائر مما يطور القطاع الخاص في جميع المجالات وبالتالي تزداد الحاجة إلى اليد العاملة فيتطور سوق الشغل وتتضاءل نسبة البطالة. ولا يتطور القطاع الخاص إلا إذا وضعت سياسة ورؤيا واضحة تستند على بعض الإجراءات نذكر منها[13]:

– فتح قنوات إتصال للمؤسسات الاقتصادية الخاصة مع الأسواق الخارجية لمواكبة التطورات والمستجدات لتحاول عرض منتجات تنافسية متلائمة مع الثورة التكنولوجية.

– الاعتماد على كفاءات جزائرية لاكتساب تكنولوجيا حديثة والبحث في تطويرها للخروج من التبعية.

– إيجاد برنامج تصدير فعال يخدم المؤسسة الاقتصادية الخاصة يهدف إلى تنمية صادراتها على المدى الطويل.

– تأسيس وكالات تجارية تهدف إلى مرافقة وتدعيم القطاع التصديري الجزائري للمؤسسات الاقتصادية الخاصة.

– الاهتمام بتعبئة وتغليف المواد المعدة للتصدير واختيار أنجع الطرق لإيصالها إلى الأسواق الخارجية في ظروف حسنة وفق الشروط المتفق عليها مع المستهلك الأجنبي وفي الآجال المحددة.

– تكييف القانون الجزائري بما يخدم مصالح المصدرين ويساهم في اقتحام الأسواق الخارجية.

– يجب على الدولة أن تقوم بمتابعات مالية مستمرة للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وكذلك تغطية المخاطر من جهة، ووضع تسهيلات للبنوك من أجل مساندة المصدرين الخواص من جهة أخرى.

ثالثا: متطلبات تنمية القطاع الخاص في الجزائر. ترقية القطاع الخاص في الجزائر يتطلب توافر جملة من المتطلبات المتمثلة في ما يلي:

1- تخفيف من اللوائح التنظيمية والاجراءات البيروقراطية: إن جمود وصرامة اللوائح التنظيمية في سوق السلع والخدمات يساهم في التأثير السلبي على مكانة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي ويقف عائقا أمام جهود تعزيز مكانته ودوره في تحقيق الازدهار الاقتصادي، باعتبار أن ذلك يجعلها تبرز بمثابة قيود أمام المتعاملين أكثر من بروزها في شكل آليات تنظيم وحماية حقوق الأطراف المتعاملة في السوق. إذ يشير الواقع في الممارسة الاقتصادية في الجزائر إلى أن نجاح المؤسسة يرتبط

بشكل كبير بميزة العلاقات والإتصالات الخاصة التي تملكها مع مختلف الأطراف الفاعلية في الدولة من سلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية أكبر من ارتباطه بما تملكه من قدرات ومهارات وكفاءة في نشاطها. وعلى هذا الأساس فإن من أهم العوامل المساعدة على تعزيز المنافسة في القطاع الخاص ومن ثم تطوير أدائه بما ينعكس ايجابا في خلق ديناميكية تطور في الإقتصاد الوطني، هو العمل على الحد من اللوائح التنظيمية في بيئة الأعمال في إطار ما يسمى ب"المقصلة الإجرائية" قصد تحرير المبادرة الفردية و تمكين ذوي الموهبة والأفكار الجديدة من دخول ميدان الأعمال وتطوير أنشطتهم وتطوير برامجهم، و يشمل ذلك جانبين رئيسيان هما[14]:

- تعزيز عملية الدخول إلى السوق: يجد المتعاملون للدخول إلى السوق وممارسة أنشطة إقتصادية رسمية، صعوبات في بيئة الأعمال الجزائرية، حيث تكثر الأعباء الإدارية التي يواجهها المستثمرون في مرحلة بدأ النشاط ، وهو ما يشكل حاجزا أمام المتعاملين للدخول إلى السوق ويدفع بهم للتوجه نحو السوق الموازي الذي يتعاظم حجمه في الإقتصاد الجزائري. ومن هذا المنطلق فإن تشجيع المتعاملين والمستثمرين على الدخول إلى السوق والشروع في أنشطة استثمار وأعمال يتطلب بشكل رئيسي الحد من الإجراءات الإدارية وتناقص مدة استكمال الاجراءات، و العمل على تفعيل عمل الشبابيك الموحدة لتكون لمختلف الإدارات المكونة لها كامل السلطة في اتخاذ القرارات للتعامل مع ملفات المستثمرين، باعتبار أن تلك الإدارات أصبحت تبرز بمثابة إجراء إداري جديد يتوجب على المستثمر المرور عليه أولا ثم المرور على المصالح المركزية للادارات المعنية التي لها السلطة في اتخاذ القرار بخصوص ملفه بدل فروعها المتواجدة على مستوى الشبابيك الموحدة الموزعة عبر التراب الوطني. إلغاء اجبارية نشر قانون الشركة في جريدتين وطنيتين، ودمج عملية التسجيل في الصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية للعمال الأجراء والصندوق الوطني للضمان الإجماعي لغير الأجراء وصندوق ضمان البطالة في وكالة واحدة، إتاحة التحقق من اسم الشركة وتسجيله الكترونيا بدون تكاليف.
- تعزيز المنافسة بين المتعاملين المتواجدين في السوق: إن أهمية التخفيف من اللوائح التنظيمية والحواجز البيروقراطية في بيئة الأعمال التي تتطلبها تطور مؤسسات القطاع الخاص لا تتجلى فقط في ما يتعلق بعملية الدخول إلى السوق، بل إنها تمتد أيضا لتشمل نشاط المتعاملين المتواجدين في السوق، حيث يواجه هؤلاء في تسيير مشاريعهم العديد من الأعباء والتكاليف التي تؤثر سلبا على مردوديتهم من جهة وتساهم في الدفع بالكثير منهم للخروج من السوق الرسمي إلى السوق غير الرسمي من جهة أخرى.

2- توفير التمويل لتحقيق الإستثمارات: إن ما تتطلبه أي استراتيجية تستهدف تطوير القطاع الخاص هو العمل على وضع الآليات التي تسمح بتوفير التمويل الذي يعتبر بمثابة المحرك الرئيسي لنشاط القطاع الخاص، بحيث أن توافره سواء من ناحية الحجم أو من ناحية النوع يتيح المزيد من الفرص لتحقيق الإستثمارات[15]، وتتحقق عملية توفير التمويل الضروري لنشاط القطاع الخاص من خلال ما يلي:

- تعبئة المدخرات : يعتبر الجهاز المصرفي الركيزة الأساسية للتطور الاقتصادي والاجتماعي لأية دولة، حيث يساهم في خلق مناخ مناسب لتنمية وتطوير اقتصاديات الدول، وذلك بمنح التسهيلات الائتمانية والقروض بمختلف أنواعها وآجالها للاستثمارات في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والخدمية من مشاريع صناعية وتجارية وزراعية وخدمية[16]، لذا من الواجب على القطاع المصرفي تطوير عملية تعبئة المدخرات بشكل يسمح بتوفير قدرة تمويلية كافية للأنشطة الإقتصادية للخواص، حيث أن ذلك يستلزم قبل كل شيء تطوير بنية القطاع المصرفي من خلال فتح المجال أمام المنافسة بين البنوك محلية

كانت أو خارجية بشكل ينعكس إيجابا على خدماتها المصرفية، ويدفع إلى أداء أفضل في عملية جلب المدخرات وهو ما من شأنه أن يعود بالإيجاب على عملية التمويل[17].

➢ مساعدة المشروعات الصغيرة والجديدة في السوق: تحتل قضية المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم أهمية كبرى خصوصا في الدول النامية، لما لها من دور محوري في التنمية في هذه البلدان، وتتجسد أهميتها بدرجة أساسية في قدرتها على توليد الوظائف بمعدلات كبيرة وتكلفة رأسمالية قليلة، وبالتالي المساهمة في معالجة مشكلة البطالة وتساهم في زيادة الدخل وتنويعه. بالرغم من أن المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم تحظى باهتمام ورعاية الدول المتقدمة والنامية على حد سواء لكن منطق الاهتمام وسببه يختلفان في الدول المتقدمة عنه في الدول النامية، فالدول المتقدمة أدركت أهمية المؤسسات صغيرة والمتوسطة الحجم، من جهة أنها تغذي المشروعات الكبرى بالمنتوجات الوسيطة، أما الدول النامية فكان اهتمامها من منطلق اجراءات الاصلاح الاقتصادي وتقليص دور الدولة في الاستثمار وضعف قدرة الدولة على ايجاد فرص عمل، وتشير بعض الاحصائيات أن المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم تمثل 90% من اجمالي المؤسسات في معظم الاقتصاديات العالم كما أنها توفر ما بين 50-60% من اجمالي فرص العمل[18]، وعلى الرغم من الأهمية الاقتصادية والاجتماعية التي تلعبها هذه المؤسسات إلا أنه لا زالت تعاني المؤسسات الصغيرة والجديدة في النشاط الإقتصادي من صعوبة الحصول على التمويل سواء لارتفاع تكاليف القروض أو لعدم قدرتها على الدخول لسوق رؤوس الأموال، وهذا ما يتطلب مرونة في إجراءات التمويل للمشروعات الصغيرة من طرف البنوك التي تعتبر المصدر الوحيد لها للحصول على التمويل، حيث أنه من الضروري العمل على تأجيل آجال الدفع أو تخفيض الفوائد بما يضمن لها الحصول على السيولة الكافية لتطوير أنشطتها الإستثمارية والإنتاجية، خصوصا وأنها لا تبدأ في تحقيق الأرباح إلا بعد مدة من بداية النشاط[19].

➢ تطوير أسواق رؤوس الأموال: للسوق المالي أهمية في التنمية فبالنظر إلى مفهومها باعتبارها المكان الذي يتلاقى فيه المستثمرون والبائعون خلال ساعات معينة في اليوم للتعامل بالأوراق المالية، وأنها همزة وصل بين مجموعات الأعوان الاقتصاديين في تملك فوائض ادخارية وموارد قابلة للتوظيف ومجموعة أخرى تعاني من عجز مالي في تمويل مشاريعها الاستثمارية، فإن أهميتها لا تقل عن أهمية المصارف في تمويل التنمية، حيث تظهر أهمية السوق من خلال وظائفها الاقتصادية التي لها ارتباط كبير بكفاءة أداء الاقتصاد ككل، فالسوق المالي يعمل على خلق نوع من التقارب بين مختلف القطاعات التي تقوم بالاستثمار الحقيقي وتكوين رأس المال والقطاعات التي تخلق الادخار كما تسمح بتعزيز منظمة التمويل بالسماح للأعوان الذين هم في حاجة إلى التمويل بطلب القروض المباشرة من الأعوان لهم القدرة على التمويل، وبهذا تكون الأسواق المالية إلى جانب المؤسسات المالية في قلب دائرة التمويل الاقتصادي والظواهر النقدية منه في قلب التقدم الاقتصادي[20].

3- تعزيز الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص: اشتراك القطاع الخاص والعام في عملية التنمية، بهدف الرفع من مستوى التعاون بين مختلف الأنشطة الاقتصادية بشكل يسهم في تحقيق المشروع التنموي المنشود، وهناك بعض الدول النامية الناجحة في جنوب شرق آسيا(اندونيسيا، الفلبين، ماليزيا، تايلاندا، هونج كونج، كوريا الجنونبية...)، التي عمل فيها القطاع العام والقطاع الخاص جنبا إلى جنب في ظل خطط وبرامج تنموية تسعى بشكل جاد إلى اللحاق بمصاف الدول الصناعية والوصول إلى مستواها المتقدم[21].

يعتبر التوجه نحو تعزيز عقود الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص من اللآليات التي تؤثر من جهة على أداء سوق السلع والخدمات من حيث تعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، ومن حيث تطوير كفاءة البنية التحتية التي ترتفع مقارنة بتولي القطاع العام لعملية إنجازها وهي التي تؤثر إيجابا على أداء القطاع الخاص، كما تؤثر من جهة أخرى بالإيجاب

على أوضاع المالية العامة للدولة من حيث تقليص حجم النفقات العامة الرأسمالية وتراكم عجز الميزانية، وكذا تجنب إشكالية إعادة تقييم المشاريع وحالات الفساد التي تصاحب غالبا المشاريع العامة خصوصا مشاريع البنية التحتية الكبرى[22]. وتشير تجارب دولية إلى أن مشاريع البنية التحتية الإقتصادية(كالنقل) هي الأكثر استقطابا للشرا كة بين القطاعين العام والخاص من مشاريع البنية التحتية الاجتماعية (كالصحة والتعليم) وذلك لثلاثة أسباب رئيسية[23]:

- أن المشاريع البنية التحتية مثل مشاريع الطرق والسكك الحديدة والموانئ والطرق هي أكثر المشاريع التي يتزايد اقبال القطاع الخاص عليها لأنها مشاريع ذات عوائد مرتفعة.
- أن رسوم الاستخدام تكون جاذبية أكثر في مشاريع البنية التحتية الاقتصادية.
- أن مشاريع البنية التحتية الاقتصادية عادة ما تحظى بأسواق أكثر تطورا تجمع بين التشييد وتوفير الخدمات ذات الصلة (مثل بناء وتشغيل وصيانة طريق برسوم المرور) مقارنة بمشاريع البنية التحتية الاجتماعية.

وفي هذا الصدد فإن الاقتصاد الجزائري يتميز باحتكار الدولة لتمويل مشاريع البنية التحتية سواء الإقتصادية أو الإجتماعية (المستشفيات والمدارس) حيث ساعد تزايد ايرادات الجباية البترولية منذ سنة 2000 في اطلاق الدولة لعديد المشاريع الكبرى للبنية التحتية، وهو ماحمل خزينة الدولة عبئا ماليا كبيرا خصوصا في ظل عدم الكفاءة في انجازها من حيث ضعف دراسات الجدوى وعدم وجود رقابة صارمة على الانجاز مما أدى لإرتفاع نسبة إعادة تقييم الكثير من المشاريع كان أهمها مشروع الطريق السيار شرق–غرب. ومن هذا المنطلق فإن الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في الجزائر تعتبر آلية ناجعة لتجاوز اخفاقات القطاع العام في انجاز مشاريع البنية التحتية وتعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي بالجزائر. حيث أنه على الرغم من بروز تجربة ناجحة للشراكة بين القطاع العام والخاص في تسيير محطات التحلية، إلا أن ذلك لا يعد كافيا خصوصا وأن أهمية الشراكة لا تقتصر فقط في تخفيف العبء المالي على الدولة، بقدر ما يمتد أيضا إلى خلق ديناميكية في عمل القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي سواء كان محليا أو أجنبيا. إن تعزيز الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري يستوجب ضرورة العمل على[24]:

- وضع إطار قانوني وتشريعي يحكم هذه الشراكة: بإعتبار أن الأمر في الجزائر لا يزال يقتصر على عمل كل قطاع على حدى فيما يخص منح عقود الإمتياز. حيث يتوجب في إطار تفعيل هذه الشراكة وتشجيع القطاع الخاص على الدخول فيها تبني خيار التحكيم كآلية لتسوية الخلافات المتعلقة بمشاريع الشراكة، إذ يمكن في هذا الاطار الاستناد إلى قوانين محكمة التحكيم الدولية.
- تفعيل قرارات تنفيذ واختيار مشاريع الشراكة: يتوجب على الدولة بعد تحديد جدوى المشاريع الاقتصادية والاجتماعية تحديد ما إذا يتم تنفيذه وفق الطريقة التقليدية بتوليها زمام الأمور بمفردها أو أنها تلجأ لعقد شراكة مع القطاع الخاص، حيث أن المشاريع التي تعنى بالشراكة يتوجب أن يتم الاتفاق مع الطرف الأكثر كفاءة وذلك من خلال تقديم المناقصات بما يضمن التوصل لأفضل العروض.
- تحديد الالتزامات التعاقدية بشأن المخاطر: إن المشاريع التي تعنى بالشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص وخاصة مشاريع البنية التحتية تكون عرضة للعديد من المخاطر المتعلقة بتأخر إصدار التراخيص، تجاوز التكاليف للاعتمادات، عدم التيقن من الحاجة للمشروع مستقبلا تأخر آجال دفع المستحقات المالية للأعمال المنجزة وغيرها من المخاطر المتعددة، وهو الأمر الذي يتطلب تحديد التزامات كل طرف بخصوص تحمل هذه المخاطر في ظل عقود الشراكة بشكل فعال، لأن سوء توزيع هذه الالتزامات قد يحمل الدولة تكاليف تتسبب في عدم فعالية اللجوء لعقد الشراكة خصوصا وأنها عقود على المدى

الطويل، وفي هذا الاطار فإن القطاع الخاص يبدو أكثر قدرة على تحمل مخاطر التشغيل والبناء في حين تتولى الدولة تحمل المخاطر التنظيمية والسياسة التي تخضع لسيطرتها.

4- تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات: وضع البنية التحتية للتكنولوجيا الاتصال والمعلومات ومستوى الابتكار والتطوير يتطلب بذل المزيد من الجهد لتحسن الوضع أكثر وهذا على اعتبار أن هذين المؤشرين يعتبران من بين العوامل التي يكون لها تأثير على تطوير النشاط الاقتصادي في الجزائر. ويمكن للدولة تعزيز التوجه نحو عمليات البحث والتطوير ومن ثم تعزيز جانب الابتكار في النشاط الاقتصادي من خلال مايلي:

- دعم الابحاث العلمية التي توفر مزايا اقتصادية مباشرة كزيادة التنافسية أو الرفع من مستوى الانتاجية: إن حاجة الاقتصاد الوطني الملحة لتطوير تنافسيته وتعزيز فرص نموه على المدى الطويل تحتم العمل على تشجيع الابحاث التي توفر مزايا مباشرة لتشجيع الديناميكية الانتاجية على مستواه، وذلك من خلال توفير الدعم والحافز سواء كان ماديا أو معنويا للباحثين الافراد على تطوير التطبيقات واكتشاف أحدث الأساليب والطرق التي يمكن لها أن تنعكس مباشرة بصفة ايجابية على عملية الانتاج، وضمان خضوعها للتجريب والتطبيق من طرف المؤسسات[25].
- توفير الدعم المالي للمؤسسات بغرض تنفيذ خططها الابتكارية: تعتبر المؤسسات الاقتصادية من أهم الأطراف المساهمة في تطوير الابتكار من خلال توجهها نحو عمليات البحث والتطوير باعتبارها تخضع للمنافسة في السوق والتي تحتم عليها التوجه للابتكار لضمان بقائها خصوصا في ظل العولمة الاقتصادية التي سمحت بتوسيع حدود المنافسة إلى مستوى الدولي بدل المستوى المحلي، وباعتبار أن العديد من المؤسسات تعاني من عديد القيود فيما يخص حصولها على الموارد المالية مع تعدد استخداماتها مما يؤدي إلى عزوفها عن التوجه للاستثمار في عمليات البحث والتطوير، فإن الدولة يمكنها التدخل لتحفيز مؤسسات القطاع الخاص على انشاء وحدات خاصة تابعة لها بأنشطة البحث والتطوير من خلال[26]:

- تقديم حوافز ضريبية لمؤسسات القطاع الخاص المتوجهة للابتكار، باعتبار أن الأعباء الضريبية تعتبر أحد أهم العوائق التي تحول دون توجه المؤسسات لتحمل تكاليف إضافية مقابل عمليات البحث والتطوير التي تنطوي على مخاطر احتمال عدم التوصل للابتكارات جديدة.
- توفير الدعم المالي المباشر للمؤسسات خصوصا الصغيرة والمتوسطة منها قصد تمكينها من مباشرة نشاطاتها البحثية، باعتبار أنها مؤسسات ذات رأس مال منخفض وربحية ضعيفة لا تسمح بتوجيه تمويل لعمليات البحث والتطوير.

النتائج: على ضوء ماتم تقديمه تم التوصل إلى النتائج التالية:

- أدت مختلف الاصلاحات والظروف الصعبة التي مر بها الاقتصاد الوطني والتي لا زال يمر بها لحد اليوم، نتيجة انخفاض أسعار المحروقات التي تمثل الركيزة الأساسية للاقتصاد الجزائري، إلى زيادة الاهتمام بالقطاع الخاص من خلال تشجيع توسيع نشاطه في مختلف المجالات الاقتصادية سعيا لتنويع اقتصادها.
- نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي خارج المحروقات عرفت تطورا نتيجة الانسحاب التدريجي للدولة من بعض القطاعات في اطار سياسة تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار.
- انخفاض معدل البطالة في الآونة الأخيرة كان للقطاع الخاص دور في ذلك من خلال مناصب الشغل التي وفرها هذا القطاع، إلا أنه لازال بعيدا عن لعب الدور المنوط به في التجارة الخارجية.
- القطاع الخاص يستطيع المساهمة في تطوير الإنتاج المحلي لتمكينه من الاستجابة للاحتياجات الوطنية مما يساعد على خفض الواردات شرط أن يكون هذا الإنتاج يوافق المعايير و يحترم الجودة الأمر الذي بموجبه نستطيع القضاء على السوق السوداء، و

بالموازاة على السلطات المعنية إزاحة كل العقبات التي تعوق هذا القطاع حتى يتمكن من التوسع و الاستثمار و الابتكار و خلق فرص العمل.

- تعتبر عملية تطوير الصادرات خارج المحروقات وتنويعها مصيرية للجزائر، لأنها تتيح لها فرصا قوية لزيادة معدلات نموها، وزيادة الطاقة الإنتاجية لمؤسساتها وتوفير فرص العمل وتدعيم ميزان المدفوعات وتحقيق التوازن في علاقاتها التجارية الدولية .

التوصيات:على ضوء النتائج المتوصل إليها يتم تقديم التوصيات التالية:

– حتى تحقق الجزائر تنمية القطاع الخاص لا بد من الأخذ بجملة المتطلبات الواجب توافرها لترقية هذا القطاع ودوام بقاء مساهمته في تنمية الاقتصاد والارتقاء به إلى مستوى الدول التي حققت تنميتها عن طريق الاستثمار القطاع الخاص.

– ينبغي على الجزائر تبني سياسة واضحة المعالم للنهوض بالقطاع الخاص والاستفادة من تجارب الدول العالمية الناجحة، والتأكد من تطبيق وتنفيذ الإجراءات المدرجة ضمن برنامج عمل الحكومة المقررة في مجال ترقية هذا القطاع.

– تحفيز المؤسسات الجزائرية وإزالة العوائق الإدارية والبيروقراطية، وتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار خارج قطاع المحروقات، وإصلاح المنظومة المصرفية وتطوير سوق الأوراق المالية وعمليات الاقتراض الداخلية.

الهوامش:

[1]: سفيان بن عبد العزيز، دعم وتطوير القطاع الخاص كآلية لترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 61-62، 2013 ص172-173.

[2]: شريط عابد، دور القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية المحلية– دراسة حالة الجزائر، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد10، 2017، جامعة مستغانم، ص247.

[3]: توفيق بن الشيخ ، تطور القطاع الخاص خيار استراتيجي لتفعيل التنويع الاقتصادي في الدول المنتجة للنفط، حالة الجزائر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبة والادارية، العدد 07، جوان 2017، ص 594.

[4]: مولاي لخضر عبد الرزاق، متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية– دراسة حالة الجزائر– أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية ، جامعة تلمسان، 2009-2010، ص271.

[5] :سفيان بن عبد العزيز، مرجع سابق، ص183.

[6] : Bouheezza Mohamed, la privatisation de l'entreprise publique algérienne et le role de l'tat dans ce processus ,revue dessiences économiques et de gestion.N-3 ,2004,p79

[7] : Guendouzi Brahim, le fonds spécial pour la promotion des exportation(FSPE) au service des PME exportation , portée et limites, séminaire national sur : la promotion des exportation hors hydrocarbeures en algérie 11-12 mars 2014,p 01.

[8] : حسين نوارة، مداخلة بعنوان"استراتيجية التصدير واجراءات تنميته في الجزائر"، مقدمة للملتقى الوطني حول ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر يومي 11 و12 مارس 2014، جامعة تيزي وزو ، ص 01.

[9] statistiques du commerce exterieurs de l'algerie,periode anneé ,2015

[10] : حليمي حكيمة، استراتيجية تنمية القطاعات المنتجة في الجزائر بين الواقع ورهان التنوع الاقتصادي، مجلة دراسات ، العدد47، 2015،ص211.

[11] : بدو أمال، شيبي عبد الرحيم، الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الخارجية، دراسة تطبيقية للصادرات غير النفطية الجزائرية خلال الفترة(1980-2013) مجلة دراسات، العدد 45، 2016، ص 203.

[12] : World Economic Forum, « The Global Competitiveness Report 2016-2017

[13] : عيساوي محمد، مداخلة بعنوان" دوافع تنظيم وتطوير الجزائر لصادراتها خارج المحروقات"، مقدمة إلى الملتقى الوطني حول ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، يومي 11و12 مارس، 2014، جامعة تيزي وزو، ص05.

[14] : بودخدخ كريم، اتجاه السياسة الإقتصادية في تحقيق النمو الإقتصادي بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض دراسة حالة الجزائر 2001-2014، أطروحة دكتوراه غير منشورة في علوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2014-2015، ، ص 257-260.

[15]: بودخدخ كريم ، بودخدخ مسعود، مداخلة بعنوان: رؤية نظرية حول استراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي، مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول " دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الإقتصاد الجزائري والتحضير، لمرحلة ما بعد البترول "، يومي 20 و 21 نوفمبر 2011، جامعة جيجل، ص14.

[16] : مسعودي رشيدة، العناصر المحركة للتنمية في ظل البحث عن مصادر مستقلة لتمويل التنمية الشاملة، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 06، 2015، ص 79.

[17] : بودخدخ كريم ، بودخدخ مسعود ،مرجع سابق، ص14.

[18] : مسعودي رشيدة، مرجع سابق، ص 79.

[19]: بودخدخ كريم، بودخدخ مسعود ، مرجع سابق، ص15.

[20] : مسعودي رشيدة، مرجع سابق، ص 79.

[21] : سميرة قارة علي –عطيوي، تقييم بعض جوانب الاصلاح الاقتصادي والمالي في الجزائر والدروس المستفادة من تجارب بعض الاقتصاديات المتحولة، مجلة العلوم الانسانية، العدد 35، 2011، ص227.

[22] : بودخدخ كريم، مرجع سابق، ص 264.

[23] : Bemardin Akitoby ,Richard Hemming, and Gerd Schwartz, Public Investment and Public-Private Partnerships,Economic issues N40,International Monetary Fund. 2007,p08

[24]: بودخدخ كريم، مرجع سابق،ص264.

[25] : نفس المرجع، ص265-266.

[26]: نفس المرجع ، ص 263.